جمهورية مصر العربية
مجلس النواب

الفصل التشريعي الثاني

دور الانعقاد العادي الثالث

اللجنة المشتركة

من

لجنة الشئون الاقتصادية

ومكاتب لجان الخطة والموازنة والعلاقات الخارجية والدفاع والأمن القومي

السيد المستشار الدكتور/ حنفي جبالي

رئيس مجلس النواب

تحية طيبة، وبعد. فأتشرف بأن أقدم لسيادتكم، مع هذا، تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الاقتصادية ومكاتب لجان الخطة والموازنة والعلاقات الخارجية والدفاع والأمن القومي، عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٢٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الموافقة على اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد التابع لتجمع البريكس ووثيقة انضمام جمهورية مصر العربية إلى البنك، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وقد اختارت اللجنة المشتركة السيد النائب د.محمد على عبد الحميد مقررًا أصليًا، والسيد النائب محمود عباس الصعيدي مقررًا احتياطيًا، لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

٢٠٢٣/١/١٧

رئيس اللجنة المشتركة

د. محمد سليمان

تقرير
اللجنة المشتركة
من
لجنة الشئون الاقتصادية
ومكاتب لجان الخطة والموازنة والعلاقات الخارجية والدفاع والأمن القومي
عن
قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٢٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الموافقة على اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد التابع لتجمع البريكس ووثيقة انضمام جمهورية مصر العربية إلى البنك

أحال المجلس بجلسته المعقودة يوم الأحد ١٥ من يناير سنة ٢٠٢٣ إلى لجنة مشتركة من لجنة الشئون الاقتصادية ومكاتب لجان: الخطة والموازنة، والعلاقات الخارجية، والدفاع والأمن القومي، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٢٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الموافقة على اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد التابع لتجمع البريكس ووثيقة انضمام جمهورية مصر العربية إلى البنك.

فعقدت اللجنة المشتركة اجتماعاً لنظره في ٢٠٢٣/١/١٧، حضره ممثلاً عن الحكومة كل من:

عن وزارة المالية:

الأستاذة / هالة أحمد فرج — **رئيس الإدارة المركزية للقروض**

الأستاذة / دعاء حمدي — **رئيس وحدة العلاقات الخارجية بمكتب الوزير**

عن البنك المركزي المصري:

الأستاذ/ عمرو البقلي — **مدير عام العلاقات والاستثمارات الخارجية بالبنك**

الاستاذة / أماني إسماعيل — **مدير عام العلاقات والاستثمارات الخارجية بالبنك**

عن وزارة التعاون الدولي :

الأستاذة / دعاء عرابي — **مدير التعاون الإقليمي**

اطلعت اللجنة المشتركة على تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية[1]، والخاص بطريقة إقرار القرار المعروض، والذي انتهى إلى أن القرار لا يتضمن ما يخالف الدستور طبقاً لحكم المادة ١٥١ من الدستور، والمادة ١٩٧ من اللائحة الداخلية للمجلس.

---

[1] **نظره المجلس ووافق عليه بجلسته المعقودة في ٢٠٢٣/١/١٥.**

ونظرت اللجنة المشتركة القرار المشار إليه ومذكرته الإيضاحية[1]، واستعادت نظر الدستور واللائحة الداخلية للمجلس، وفى ضوء ما دار في اجتماعها من مناقشات، وما أدلت به الحكومة من إيضاحات، تورد اللجنة المشتركة تقريرها مبوباً على النحو التالي:

مقدمة.

أولاً: الهدف من الاتفاقية المعروضة.

ثانياً: أهم الأحكام الواردة بالاتفاقية.

ثالثاً: رأي اللجنة المشتركة.

مقدمة:

نبذة عن بنك التنمية الجديد:

- تأسس البنك في عام ٢٠١٥ برأس مال يبلغ ٥٠ مليار دولار أمريكي المدفوع منه ٢٠%، وهو ما يعادل ١٠ مليارات دولار أمريكي، من قبل دول تجمع البريكس الذى يضم الاقتصادات الناشئة الكبرى، وهي: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا، ويتخذ من مدينة شنغهاي بدولة الصين مقراً رئيسياً له، ودور هذا البنك وتمثيله يعكسان أولويات الدول الناشئة والنامية، وسوف تتم زيادة رأس المال من قبل الأعضاء الجدد بنحو ٥٠ مليار دولار ليصل إجمالي رأس المال المكتتب فيه إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي.
- يعمل البنك على دعم التنمية المستدامة وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين عبر الاستثمار في مجال البنية التحتية بشكل أساسي، والتي تشمل القطاعات الفرعية المختلفة في البنية التحتية، مثل قطاعات: الطاقة، والنقل، والمياه، والاتصالات، بالإضافة إلى توسيع عملياته لتشمل قطاعي الصحة والبنية التحتية الاجتماعية، وكذلك مجال الرقمنة الذي توسع بسبب الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن جائحة COVID-19 على الاقتصاد العالمي.
- وفيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والمشتريات، يستخدم بنك التنمية الجديد المعايير الوطنية لدول العمليات فقط، ويركز البنك على تنفيذ المشروعات المرتبطة بالأولويات التنموية الوطنية للدول الأعضاء، ومن المتوقع أن يتغير هذا مع التوسع التدريجي للعضوية ورغبة إدارة بنك التنمية الجديد وأعضاء مجلس الإدارة في تبني المزيد من الاستراتيجيات الدولية.

---

[1] **مرفقة بالتقرير.**

- وبداية من عام ٢٠٢٢، شملت محفظة بنك التنمية الجديد ٨٠ مشروعاً، بقيمة إجمالية وصلت إلى ٣٠ مليار دولار أمريكي.
- ولاتزال العضوية ببنك التنمية الجديد مقصورة على دول تجمع البريكس، حيث اتبع البنك نهجاً بطيئاً في عملية توسيع عضويته بسبب الآراء المختلفة بين الدول الأعضاء حول كيفية إدارة عملية التوسع.
- تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن يعمل البنك بجدية على توسيع عملياته في الدول الأعضاء الجديدة لتنويع عملياته، وخاصة في مصر وبنجلاديش نظرًا لأن كليهما لديهما احتياجات تنموية كبيرة وهما أكبر المساهمين الجدد في رأس مال البنك بعد الأعضاء المؤسسين، كما أن الإمارات والأوروجواي ليس من المتوقع أن يقترضا من البنك بشكل ملحوظ نظراً لكونهما دولاً ذوات دخل مرتفع. ومع ذلك، وبسبب التخفيض الائتماني للبنك، فمن المتوقع أن يقدم البنك شروط إقراض أكثر تكلفة يمكن أن تصل إلى ١٪ أعلى من المؤسسات النظيرة الأخرى مثل البنك الدولي والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.
- بعد أن تم تخفيض تصنيف البنك من + AA (ثاني أفضل تصنيف ممكن) إلى AA مع نظرة مستقبلية سلبية Negative Outlook ، وهو ثالث أفضل تصنيف متاح، نسبت وكالة التصنيف خفض التصنيف الائتماني للبنك إلى مخاطر التركيز Concentration risks الناتجة عن هيكل العضوية المحدود Limited Membership للبنك والقواعد التي تنص على أن الدول الأعضاء فقط يمكنها الحصول على تمويل من البنك، والذي يتكون من ٨ دول حالياً، وهي دول تجمع البريكس، والأعضاء الجدد بما في ذلك مصر وبنجلاديش والإمارات وأوروجواي. ومع ذلك لم يحصل الأعضاء الجدد على أي تمويل بعد، وبالتالي لا تزال محفظة البنك مقصورة على دول التجمع إلى أن يقوم البنك بتوسيع عملياته لدى الأعضاء الجدد.

موافقة إدارة البنك على طلب انضمام جمهورية مصر العربية :

- وافق بنك التنمية الجديد على قبول جمهورية مصر العربية كعضو جديد، وتم الإعلان عن ذلك أثناء اجتماعات قمة قادة دول البريكس في ديسمبر ٢٠٢١، وذلك بعد جولة من المفاوضات الرسمية الناجحة قام بها مجلس محافظي بنك التنمية الجديد مع الأعضاء المحتملين في أواخر عام ٢٠٢٠.
- أُقرت مصر العضو الرابع الجديد، حيث تم قبول عضويتها ضمن التوسعة الأولى لنطاق انتشار البنك عالمياً، وقد سبقتها، منذ سبتمبر ٢٠٢١، كل من بنجلاديش، والإمارات العربية المتحدة وأوروجواي.

- حصلت مصر على موافقة الدول الأعضاء بعد مفاوضات طويلة على تحديد حجم مساهمة مصر في رأس مال البنك، والأحكام والشروط المرتبطة بها، وأقر البنك بأنه شاهد على علاقات مصر المُمتازة مع جميع الأطراف، والتي تعززها المذكرة التي عممتها إدارة البنك فيما يتعلق بالأسس الاقتصادية القوية لمصر والدور المهم والإيجابي الذي ستلعبه في التوجه الإستراتيجي للبنك وعملياته.

قيمة مساهمة جمهورية مصر العربية بالبنك:

- وفي ضوء التوجيهات الرئاسية بأن يتم تحديد قيمة المساهمة المصرية في رأس مال بنك التنمية الجديد بالحد الأقصى المسموح به ليعكس حجم الاقتصاد المصري، والعمل على ضمان الحصول على القوة التصويتية الملائمة بمجلس الإدارة.
- ووفقاً للقواعد والإجراءات المُنظمة من قِبل البنك لانضمام الدول الأعضاء الجدد، يتم تحديد قيمة المساهمة لكل دولة وفقاً لمعادلة تأخذ في الاعتبار متوسط الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد، والناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية، ويتم تحديد حدين أدنى وأقصى لكل دولة على حدة، ثم يتم الموافقة عليها من الدول الأعضاء.
- فقد وافقت إدارة البنك على أن تكون قيمة المساهمة المصرية مقدرة بمبلغ ١,١٩٦ مليار دولار أمريكي المدفوع منه ٢٠% إجمالي مبلغ قدره ٢٣٩,٢ مليون دولار أمريكي يتم سدادها على سبعة أقساط سنوية وفقاً لجدول سداد مقرر من قِبل البنك، وهى تمثل ضعف قيمة الحد الأدنى (التي تقدر بمبلغ ١١٩,٦ مليون دولار أمريكي) المقررة لمصر، وذلك أسوة بما تم مع دولة بنجلاديش مع استثناء مصر وإعطاءها الحق في زيادة قيمة مساهمتها خلال السنوات المُقبلة، وعلى الرغم من الدعم القوي الذي تلقاه الطلب المصري من الصين والبرازيل، إلا أنه كان هناك رفض كل من: (جنوب إفريقيا، والهند، وروسيا) لمساهمة مصر وفقاً للحد الأقصى المسموح به والمقدرة بمبلغ ٣,٧٦٣ مليار دولار أمريكي، والمدفوع منه ٢٠% قدره ٧٥٢,٦ مليون دولار أمريكي.
- وتعد مساهمة مصر المقررة حالياً هي أعلى قيمة مساهمة يمكن أن تمنح لدولة غير مؤسسة للبنك، وتُمثل نحو ٢,١% من القوة التصويتية للبنك.
- تمت الموافقة الرئاسية وموافقة رئاسة مجلس الوزراء على تقديم الحكومة المصرية – ممثلة في وزارة المالية – لطلب الانضمام متضمن حجم المساهمة، الذي به سيتم الاكتتاب في رأس مال البنك بمبلغ قدره ١,١٩٦ مليار دولار أمريكي والمدفوع منه

٢٠% وهو ما يعادل ٢٣٩,٢ مليون دولار أمريكي على أن يتم سداده على سبعة أقساط سنوية.

أولاً: **الهدف من الاتفاقية المعروضة**:

تستهدف مصر من انضمامها إلى الاتفاقية المعروضة الاستفادة من المجالات التي تدخل في أنشطة البنك المتعددة، ومن بينها المجالات التالية:

- يعمل البنك على دعم التنمية المستدامة وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين عبر الاستثمار في مجال البنية التحتية بشكل أساسي، والتي تشمل القطاعات الفرعية المختلفة في البنية التحتية مثل: الطاقة، والنقل، والمياه، والاتصالات.
- كما تشمل عمليات البنك قطاعي الصحة والبنية التحتية الاجتماعية.
- ويمتد نشاط البنك إلى مجال الرقمنة بسبب الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن جائحة – كوفيد ١٩ – على الاقتصاد العالمي.
- وفيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والمشتريات، يستخدم بنك التنمية الجديد المعايير الوطنية لدول العمليات فقط.
- يستهدف بنك التنمية الجديد توفير الموارد اللازمة وتقديم المعونة الفنية لتنفيذ المشروعات المرتبطة بالأولويات التنموية الوطنية للدول الأعضاء.

ثانياً: **أهم الأحكام الواردة بالاتفاقية**:

رأس المال المرخص به والمكتتب به:

- يبلغ رأس المال الأولي المرخص به للبنك مائة مليار دولار أمريكي، ورأس المال الأولى المكتتب فيه للبنك يبلغ خمسين مليار دولار.

سداد الاكتتابات:

- فيما يتعلق بالبدء في تنفيذ هذا الاتفاق، يكون سداد المبلغ المُكتتب فيه مبدئياً من كل عضو مؤسس إلى رأس المال المدفوع بالبنك بالدولار الأمريكي وعلى سبعة أقساط.
- يقوم كل عضو بسداد القسط الأول خلال ستة أشهر بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، ويُستحق القسط الثاني في غضون ثمانية عشر شهرًا من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.
- يصبح كل قسط من الأقساط الخمس المتبقية مستحقًا للسداد بصورة متتابعة خلال عام من تاريخ استحقاق القسط السابق.

الشروط والأحكام:

- في الحالات التي يقدم فيها البنك القروض أو يساهم فيها أو يضمنها، وكذلك الاستثمارات في الأسهم، يُحدد العقد الشروط والأحكام الخاصة بالقرض، أو الضمان، أو الاستثمار في الأسهم ذات العلاقة، وفق

السياسات التي حددها مجلس المديرين وبما فيها، حسب الحالة، تلك المتعلقة بسداد الأساس، والفائدة والأتعاب الأخرى، والمصروفات، والعمولات، والالتزامات، والعملة، ومواعيد السداد، وذلك وفقاً لسياسات البنك.

حرية الأصول والمحفوظات الأرشيفية وحصانتها:

- تحصن ممتلكات وأصول البنك، حيثما توجد وأياً كان من يمتلكها، ضد التفتيش والتكليف الرسمي بالاسترداد أو المصادرة أو نزع الملكية، أو ضد أية صورة أخرى من المصادرة، أو غلق الرهن بموجب أي إجراء تنفيذي أو تشريعي.

إصدار التقارير وتوفير المعلومات:

- يقوم البنك بإصدار تقرير سنوي يشتمل على بيانات الحسابات بعد مراجعتها، كما يقوم بإرسال بيان ملخص ربع سنوي للوضع المالي للأعضاء، بالإضافة إلى إرسال بيان الربح والخسارة، وذلك لبيان نتائج العمليات العادية للبنك، كما يجوز له نشر مثل هذه التقارير باعتبارها مطلوبة لتنفيذ هدف ومهام البنك.

وضع بنك التنمية الجديد:

- يمتلك البنك الشخصية الدولية الكاملة.
- يتمتع البنك بالقدرة الكاملة على التعاقد.
- للبنك الحق في حيازة الممتلكات غير المنقولة والمنقولة والتصرف فيها.
- للبنك الحق في رفع الدعاوى القانونية.

الإعفاء من الضرائب:

- البنك وممتلكاته وأصوله ودخله والتحويلات والعمليات والمعاملات الأخرى التي يجريها بموجب هذا الاتفاق معفاة من كل أنواع الضرائب والقيود وجميع الرسوم الجمركية.

الانسحاب:

- يجوز لكل عضو أن ينسحب من عضوية البنك من خلال تقديم إخطار كتابي إلى البنك في مقره، يفيد رغبته في ذلك، ويسرى هذا الانسحاب بصورة نهائية وتتوقف العضوية في التاريخ المحدد في الإخطار، ولكن ليس بأي حال من الأحوال في موعد أقل من ستة أشهر بعد تاريخ تسليم الإخطار إلى البنك.

تعليق العضوية والتعليق المؤقت للعمليات:

- في حال عجز أي عضو عن أداء أي من التزاماته تجاه البنك يجوز للبنك أن يعلق عضويته بموجب قرار من مجلس المحافظين بأغلبية خاصة، وفيما يتعلق بالتعليق المؤقت للعمليات، فيجوز لمجلس الإدارة في حالة الطوارئ، تعليق العمليات مؤقتًا التي تتصل بما يستجد من قروض وضمانات

واكتتابات، ومساعدة فنية واستثمارات الملكية، وذلك انتظاراً لفرصة يقوم مجلس الإدارة ببحثها بشكل واسع واتخاذ الإجراءات بشأنها.

إنهاء العمليات:

- يجوز للبنك إنهاء عملياته على النحو الذي يحدده مجلس المحافظين بأغلبية خاصة، ووفق هذا الإنهاء للعمليات يوقف البنك كل أنشطته في الحالات المتصلة بالأعمال المنظمة لأصوله والحفاظ عليها وحمايتها وتسوية التزاماته.

التعديلات:

- لا يجوز تعديل هذا الاتفاق إلا بموجب قرار من مجلس المحافظين بأغلبية خاصة، وأي اقتراح لإدخال تعديلات في هذا الاتفاق يتم في حال قبول أو تصديق أو اعتماد ثلثي الأعضاء، ويعتمد البنك هذا الأمر من خلال مخاطبة رسمية موجهة لكل الأعضاء.

التحكيم وسيلة لتسوية المنازعات:

- في حال نشأ خلاف بين البنك وإحدى الدول التي توقفت عضويتها، أو بين البنك وأي عضو بعد اعتماد أحد القرارات لإنهاء عمل البنك، يقدم هذا الخلاف إلى التحكيم بموجب هيئة تحكيم مكونة من ثلاثة محكمين. على أن يعين البنك المحكم الأول، وتعين الدولة ذات الصلة المحكم الثاني، وتعين إحدى السلطات المحكم الثالث، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.

الدخول في حيز النفاذ:

- يدخل هذا الاتفاق في حيز النفاذ عند إيداع وثائق الموافقة، أو التصديق أو الاعتماد، من جانب كل دول البريكس، ويدعو رئيس دول البريكس إلى انعقاد الاجتماع الأول لمجلس المحافظين بمجرد دخول هذا الاتفاق في حيز النفاذ.

ثالثاً: رأى اللجنة المشتركة:

ترى اللجنة المشتركة أن هذه الاتفاقية ووثيقة انضمام مصر إلى بنك التنمية الجديد تعدان بمثابة إضافة ذات أهمية تدعم خطط التنمية، والأولويات الوطنية لجمهورية مصر العربية، وتعززان من قدرة مصر على تحقيق مستهدفاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

واللجنة المشتركة توافق على القرار المعروض، وترجو المجلس الموقر الموافقة على ما رأت وعلى القرار الآتي:

" وُوفق على اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد التابع لتجمع البريكس ووثيقة انضمام جمهورية مصر العربية إلى البنك، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق".

رئيس اللجنة المشتركة

د/ محمد سليمان